الأمم المتحدة

A/68/93*

الجمعية العامة

Distr.: General
12 June 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١١٥ (ج) من القائمة الأولية**

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أربعة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى الأمم المتحدة

عملا بالقرار الذي اتخذته حكومة جمهورية مقدونيا بتقديم ترشيحها لمجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ في الانتخابات التي ستعقد في عام ٢٠١٣، وعملا بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، أتشرف بأن أقدم الوثيقة المرفقة التي تحتوي على التعهدات والالتزامات الطوعية من حكومة جمهورية مقدونيا فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) باجو **أفيروفيكي**
السفير
الممثل الدائم

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٣.

** A/68/50.

020713 240613 13-36206 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى الأمم المتحدة

ترشيح جمهورية مقدونيا لمجلس حقوق الإنسان، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦

الالتزامات والتعهدات الطوعية المقدمة عملا بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١

١ - تلتزم جمهورية مقدونيا التزاما تاما بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيد العالمي. وإن مقدونيا كمجتمع متعدد ومتنوع الثقافات وتلتزم بالديمقراطية وسيادة القانون، مخلصة في مواصلة النهوض بسياساتها الوطنية والدولية من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، كأولوية وطنية وجزء لا يتجزأ من سياستنا الخارجية على حد سواء. ولذلك، فقد تقدمت جمهورية مقدونيا بترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

٢ - وتؤيد جمهورية مقدونيا بقوة إدماج حقوق الإنسان في جميع سياسات الأمم المتحدة.

٣ - وتلتزم جمهورية مقدونيا بجعل مجلس حقوق الإنسان قويا وفعالا، وما برحت من أشد مؤيدي المجلس وآلياته منذ إنشائها. ويجب أن يضطلع المجلس بدور رائد في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز حقوق الإنسان. وتتسم فعالية المجلس وكفاءته بأهمية حاسمة بالنسبة للارتقاء إلى مستوى التوقعات التي أعلنت عنها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عند إنشائه. ويجب على المجلس أن يتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان على نحو فعال وفي الوقت المناسب. ويجب في الوقت نفسه تعزيز قدراته في مجال الإنذار الوقائي والمبكر.

٤ - وستواصل جمهورية مقدونيا المشاركة بنشاط في أعمال اللجنة الثالثة للجمعية العامة، كهيئة تابعة للأمم المتحدة ذات عضوية عالمية تتعامل مع قضايا حقوق الإنسان.

٥ - وتؤيد جمهورية مقدونيا تعزيز نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وهي طرف في الصكوك العالمية والإقليمية الأساسية لحقوق الإنسان. وتلتزم جمهورية مقدونيا بالامتثال لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وسوف تواصل بانتظام تقديم التقارير إلى هيئات رصد المعاهدات، فضلا عن توزيع استنتاجاتها وتوصياتها للمناقشة العامة.

٦ - ومن أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، تتعهد جمهورية مقدونيا بالنظر في التوقيع/التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات.

٧ - وستواصل جمهورية مقدونيا التعاون مع الهيئات والآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان ودعمها. وقد وجهت مقدونيا دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة في عام ٢٠٠٤. وتتعهد بالعمل مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ومناقشة توصياتهم وتعميمها على السلطات المعنية والمجتمع المدني والجمهور العام.

٨ - وتؤيد جمهورية مقدونيا تأييدا تاما استقلالية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ودورها القيّم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك العمل على إدماج حقوق الإنسان في جميع أعمال الأمم المتحدة.

٩ - ولا تزال جمهورية مقدونيا ملتزمة بقوة بآلية الاستعراض الدوري الشامل وتعتبرها إنجازا بالغ الأهمية لعملية الإصلاح في ذلك المجال. وتعتبر عملية الاستعراض الدوري الشامل أداة قيمة للحوار بشأن قضايا وسياسات حقوق الإنسان على كل من الصعيد الوطني وفي جنيف. ومن المتوقع أن تكفل متابعتها المناسبة تحقيق تقدم ملموس في السياسات والممارسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقد خضعت جمهورية مقدونيا للاستعراض في أيار/مايو ٢٠٠٩ واعتمد مجلس حقوق الإنسان تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/12/15 وAdd.1 وAdd.1/Corr.1) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وقد أسفر الاستعراض الدوري الشامل عن ٤٢ توصية ووافقت جمهورية مقدونيا على تنفيذ جميع هذه التوصيات ما عدا واحدة. وقُدم تقرير استعراض منتصف المدة في شباط/فبراير ٢٠١٢ (متاح في الموقع upr-info.org). وستواصل جمهورية مقدونيا دعم حسن سير عملية الاستعراض الدوري الشامل، وسوف تكفل متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل بصورة فعالة.

١٠ - وتتعهد جمهورية مقدونيا بتعزيز إعمال حقوق الإنسان كافة - الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - على أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان وفهم الترابط القوي بين التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. ولا تزال جمهورية مقدونيا ملتزمة بتعزيز تعددية الأطراف بوصفها أداة فعالة في الدفاع عن حقوق الإنسان.

١١ - وتتعهد جمهورية مقدونيا بدعم المبادرات على الصعيدين الإقليمي والدولي لمكافحة التعصب الديني أو العرقي أو القومي أو اللغوي وكفالة توفير حماية كافية لجميع الأقليات،

فضلا عن مبادرات تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات – كما سبق لها أن أثبتت باستضافة منتديات عالمية وإقليمية بشأن الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان.

١٢ – وتدرك جمهورية مقدونيا تماما أهمية مواصلة تعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني من خلال كفالة إدراج صوت المجتمع المدني على نحو قوي وحر ومستقل في الجهود الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي.

١٣ – ومن أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، تلتزم جمهورية مقدونيا كذلك بما يلي:

(أ) تنفيذ إصلاحات قضائية تهدف إلى كفالة قيام نظام قضائي عملي وفعال من أجل ممارسة حقوق الإنسان؛

(ب) مواصلة تنفيذ اتفاق أوهريد الإطاري والأولويات الاستراتيجية المنبثقة عنه؛

(ج) تنفيذ الاستراتيجية وخطط العمل المتعلقة بالغجر، وفقا لاستراتيجية وعقد إدماج الغجر للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥؛

(د) النهوض بحقوق النساء والفتيات؛

(هـ) تنفيذ القوانين والسياسات الرامية إلى منع ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله، بما في ذلك العنف العائلي؛

(و) النهوض بحقوق الطفل؛

(ز) النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ح) تكثيف الجهود الرامية لتخفيف آثار السياسات الاقتصادية على الفئات الضعيفة؛

(ط) مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان بصورة مستمرة؛

(ي) نشر التقارير الوطنية، فضلا عن تقارير واستنتاجات الهيئات الدولية لحقوق الإنسان على موقع وزارة الخارجية (mfa.gov.mk)، ومواصلة تعزيز الآليات المتعلقة بمناقشة التوصيات وتنفيذها؛

(ك) دعم استقلال مؤسساتنا الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك أمين المظالم واللجنة الوطنية للحماية من التمييز، وذلك تمشيا مع مبادئ باريس.

١٤ - وقامت حكومة جمهورية مقدونيا في عام ٢٠١٢، إدراكا منها لأهمية إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في سياستها وإدارتها، بإنشاء لجنة رفيعة المستوى مشتركة بين القطاعات لحقوق الإنسان برئاسة وزير الخارجية.

١٥ - ونظرا لأن جمهورية مقدونيا تشدد على أهمية الحماية الدولية لحقوق الإنسان، فإنها تلتزم كذلك بما يلي:

(أ) مواصلة النهوض بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتطويرها، باعتبار ذلك من الأنشطة المركزية التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛

(ب) التصديق العالمي على اتفاقيات حقوق الإنسان؛

(ج) تعزيز التعاون مع المنظمات العالمية والإقليمية ذات الصلة بمسائل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

(د) التعاون مع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق الإنسان؛

(هـ) تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؛

(و) المساهمة في تعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم من خلال دعم المبادرات الرامية لاعتماد الوثائق المتعلقة بالنهوض بحقوق الإنسان والحريات للجميع، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفا.

١٦ - ولا تزال جمهورية مقدونيا مخلصة لدعم وتعزيز أعلى معايير حقوق الإنسان بطريقة يكون لها تأثير واضح على واقع حياة الناس في العالم. وتتعهد جمهورية مقدونيا بالعمل مع جميع أعضاء مجلس حقوق الإنسان بطريقة متفتحة وبناءة وعبر إقليمية من أجل تحقيق هذا الهدف.